

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه ۲

سطح ۲

درس ۳

استاد: حجت‌الاسلام والمسلمین امینی

آموزشیار: آقای یوسفی

مقدمه

در درس دوم، احکامی درباره اوقات نمازهای یومیه ذکر شده و در ادامه آن درس (در بخش مستندات)، دلیل یکی از آن احکام بیان گردید.

در این درس، مستند سه حکم دیگر را مورد بحث قرار می‌دهیم. نکته‌ای که باید به عنوان مقدمه‌ی درس جاری به آن توجه شود این است که انتساب بعضی مطالب به برخی از فقها، نیاز به بررسی دارد؛ لذا سعی شده در پاورقی، تذکرات لازم ارائه شود تا دانش‌پژوهان محترم بتوانند به صحت و سقم انتسابات، پی ببرند.

متن درس

٢- وأما أن وقت الظهرين يمتد الى الغروب، فهو المشهور بين أصحابنا. وتدل عليه صحيحة معمر بن يحيى: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: وقت العصر الى غروب الشمس» و غيرها. واختار جماعة منهم صاحب الحدائق أن الإمتداد المذكور خاص بذوى الاعذار دون المختار استنادا الى مثل صحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «لكل صلاة وقتان، وأول الوقت أفضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقت وقتا إلا فى عذر من غير علة.» وفيه: إن جملة «أول الوقت أفضله» تدل على جواز التأخير وإلا لم يكن وجه للتعبير بقوله «أفضله».

٣- وأما اختصاص الظهر باول الوقت والعصر بآخره، فهو المشهور. وينسب الى الشيخ الصدوق وغيره اختيار عدم الاختصاص، غايته يجب تقديم الظهر لشرطية الترتيب. واستدل للأول برواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضى مقدار ما يصلّى المصلّى اربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلّى المصلّى اربع ركعات، فإذا بقى مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس.» و هي و ان كانت واضحة الدلالة إلا أنها ضعيفة بالإرسال. و يمكن الاستدلال للثاني بالروايات الكثيرة الواردة بمضمون: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين.» وبعد ضعف مستند الأوّل يتعيّن الأخذ بالثاني.

٤- وأما أن بداية صلاة المغرب هو الغروب، فأمر متفق عليه وإنما الاختلاف فيما يتحقق به الغروب، فالمشهور اعتبر ذهاب الحمرة المشرقية، وغيره اكتفى بالاستتار. والأخبار الدالة على القولين كثيرة وان كان الدال على الثاني أكثر حيث تبلغ عشرين او أكثر، كصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «سمعته يقول: وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها.» وما يمكن دلالاته على الأوّل يتجاوز العشر، كرواية بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب، يعنى من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض وغربها.» وذكر الشيخ النائيني أن المورد من موارد المطلق والمقيّد، فإن روايات الإستتار تدلّ بإطلاقها على تحقق المغرب بالإستتار سواء انعدمت الحمرة ام لا، بينما روايات الحمرة تحدد المغرب بالإستتار وزيادة، وهى انعدام الحمرة، فيكون المورد على وزان «جائى الأمير» فإنه لا يمتنع تقييده بما دلّ على مجيء الأمير مع اتباعه. وبذلك يكون الترجيح مع الطائفة الثانية. وقيل فى وجه ترجيحها ايضا بأن الاولى موافقة للعامة.

انتهای وقت نمازهای ظهر و عصر

گفتم که انتهای وقت ادای نمازهای ظهر و عصر، هنگام غروب خورشید است. بر این حکم، دو دلیل می‌آوریم:

۱. شهرت^۱ بین علمای شیعه
 ۲. روایاتی از جمله صحیحہ امام باقر علیه‌السلام که فرمود: «وقت ادای نماز عصر تا هنگام غروب خورشید است»^۲.
- بسیاری از علمای شیعه، حکم مذکور را قبول دارند؛ اما برخی از فقها مثل شیخ یوسف بحرانی، نظر دیگری دارند. علامه بحرانی در کتاب «الحدائق الناضرة فی أحكام العترة الطاهرة» معتقد است که بین شخص مختار و شخص مضطر فرق است^۳. شخصی که مختار است باید نمازش را در اول وقت بخواند؛ ولی شخص مضطر می‌تواند نمازش را تا حین غروب به تاخیر اندازد^۴. صاحب حدائق، مدعی است که این حکم را از روایت صحیحی برداشت کرده است که امام صادق علیه‌السلام فرمود: «لکل صلاة وقتان، وأول الوقت أفضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقت وقتاً إلا في عذر من غير علة»^۵.

^۱ مرحوم نائینی درباره شهرت می‌فرماید: «الشهرة على أقسام ثلاثة: الشهرة الروائية، و الشهرة العملية، و الشهرة الفتوائية. أمّا الشهرة الروائية: فهي عبارة عن اشتهار الرواية بين الرواة و أرباب الحديث بكثره نقلها و تكررها في الأصول و الكتب قبل الجوامع الأربع... و أمّا الشهرة العملية: فهي عبارة عن اشتهار العمل بالرواية و الاستناد إليها في مقام الفتوى، و هذه الشهرة هي التي تكون جابرة لضعف الرواية و كاسرة لصحتها إذا كانت الشهرة من قدماء الأصحاب القريبين من عهد الحضور، لمعرفتهم بصحة الرواية و ضعفها. و لا عبرة بالشهرة العملية إذا كانت من المتأخرين، خصوصاً إذا خالفت شهرة القدماء، و النسبة بين الشهرة الروائية و الشهرة العملية العموم من وجه، إذ ربما تكون الرواية مشهورة بين الرواة و لكن لم يستندوا إليها في مقام العمل، و ربما ينعكس الأمر، و قد يتوافقان.

و أمّا الشهرة الفتوائية: فهي عبارة عن مجرد اشتهار الفتوى في مسألة بلا استناد إلى رواية، سواء لم تكن في المسألة رواية، أو كانت رواية على خلاف الفتوى، أو على وفقها و لكن لم يكن عن استناد إليها، و هذه الشهرة الفتوائية، لا تكون جابرة لضعف الرواية، إذ الجبر إنما يكون بالاستناد إلى الرواية، و لا أثر لمجرد مطابقت الفتوى لمضمون الرواية بلا استناد إليها، و لكن تكون كاسرة لصحة الرواية إذا كانت الشهرة من القدماء، لأنّ الكسر إنما يتحقق بالإعراض و عدم العمل بالرواية.» (فوائد الأصول للنائینی؛ ج ۳؛ ص ۱۵۴)

می‌توانید نظر مرحوم خوئی را در «أجود التقريرات؛ ج ۲؛ ص ۱۰۰» و نظر شهید سید مصطفی خمینی را در «تحریرات فی الأصول، ۶، ص ۳۷۸» ببینید.

^۲ متن کامل این روایت را در بخش تطبیق ببینید.

^۳ شیخ طوسی رحمه‌الله در «المبسوط فی الفقه الإمامیة» می‌فرماید:

«لکل صلاة وقتان: أول و آخر. فأول الوقت وقت من لا عذر له و لا ضرورة تمنعه و الوقت الآخر وقت من له عذر أو به ضرورة.

و الأعدار أربعة أقسام: السفر و المطر و المرض و أشغال تضربه تركها في باب الدين و الدنيا؛ و الضرورات خمسة: الكافر إذا أسلم، و الصبي إذا بلغ، و الحائض إذا طهرت و المجنون إذا أفاق، و كذلك المعغمی عليه.» (المبسوط فی الفقه الإمامیة؛ كتاب الصلاة؛ فصل فی ذكر المواقیت)

^۴ الحدائق الناضرة فی أحكام العترة الطاهرة؛ ج ۶؛ كتاب الصلاة؛ المقدمة الثالثة فی المواقیت؛ المسألة الثالثة أول وقت الظهر و آخره.

^۵ الكافي؛ كتاب الصلاة؛ باب المواقیت أولها و آخرها و أفضلها؛ ح ۳.

^۶ ظاهراً مرحوم بحرانی، از این روایت برای استدلال بر مطلوبش استفاده نکرده است. با مراجعه به کتاب «الحدائق الناضرة فی أحكام العترة الطاهرة» جلد ششم صفحات ۱۰۹ تا ۱۲۳، می‌توانید صحت و سقم این نسبت را بررسی کنید. بخشی از فرمایش مرحوم بحرانی در آدرس مذکور چنین است:

«(المسألة الثالثة) [أول وقت الظهر و آخره]

لا خلاف بين الأصحاب في ان أول وقت الظهر زوال الشمس الذي هو عبارة عن ميلها و انحرافها عن دائرة نصف النهار... و انما الخلاف بينهم في آخر وقتها و قد اختلفت فيه أقوالهم. قال العلامة في المختلف: اختلف علماءنا في آخر وقت الظهر فقال السيد المرتضى (رضي الله عنه) إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فإذا مضى مقدار صلاة أربع ركعات اشتركت الصلاتان الظهر و العصر... و هو اختيار ابن الجنيد و سيار و ابن إدريس و ابن زهرة، و قال الشيخ في المبسوط إذا زالت الشمس دخل وقت الفريضة و يختص به مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات ثم يشترك الوقت بعده بينه و بين العصر الى ان يصير ظل كل شيء مثله... هذا وقت الاختيار و اما وقت الضرورة فهما مشتركان فيه الى ان يبقى من النهار مقدار ما يصلى فيه أربع ركعات فإذا صار كذلك اختص بوقت العصر الى ان تغرب الشمس، و في أصحابنا من قال ان هذا ايضا وقت الاختيار الا ان الأول أفضل، و افتى في الخلاف بمثل ذلك و كذلك في الجمل، و قال في النهاية آخر وقت الظهر لمن لا عذر له إذا صارت الشمس على أربعة أقدام...»

سپس نظر مشهور را مثل نظر شيخ طوسی دانسته و استدلال ایشان را چنین بیان می‌دارد: «أقول: و ما ذهب اليه (قدس سره) هو المشهور بين المتأخرين و متأخريهم و استدلووا عليه كما ذكره العلامة في المختلف و السيد في المدارك و غيرهما بـ

– قوله عز و جل ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ و المعنى – و الله اعلم – أقم الصلاة من وقت دلوک الشمس ممثداً ذلك الى غسق الليل فتكون أوقاتها موسعة،

– و ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة عن ابى جعفر (عليه السلام) قال: ففى ما بين الزوال الى غسق الليل أربع صلوات سماهن و بينهن و وقتهن. و قال فى المدارك و مقتضى ذلك امتداد وقت الظهرين أو العصر خاصة إلى الغروب ليحقق كون الوقت المذكور ظرفاً للصلوات الأربع بمعنى ان كل جزء من اجزائه ظرف لشيء منها. و قال فى المنتهى و كل من قال بان وقت العصر يمتد الى غروب الشمس فهو قائل بامتداد الظهر الى ما قبل ذلك.

...-

الى ان قال: و اما انتهاء وقت الفضيلة بصيرورة ظل كل شيء مثله فيدل عليه:

صحيحة أحمد بن عمر عن ابى الحسن (عليه السلام) قال: سألته عن وقت الظهر و العصر فقال وقت الظهر إذا زالت الشمس الى ان يذهب الظل قامة و وقت العصر قامة و نصف الى قامتين.

و صحيحة أحمد بن محمد بن محمد قال: سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر فكتب قامة للظهر و قامة للعصر.

قال و انما حملناها على وقت الفضيلة لأن اجراءهما على ظاهرهما اعنى كون ذلك آخر الوقت مطلقاً ممتنع إجماعاً فلا بد من حملهما اما على وقت الفضيلة أو الاختيار و لا ريب فى رجحان الأول لمطابقته لظاهر القرآن و لصراحة الأخبار المتقدمة فى امتداد وقت الاجزاء الى الغروب و لقوله (عليه السلام) فى صحيحة ابن سنان لكل صلاة وقتان و أول الوقتين أفضلهما.

انتهى.»

مرحوم بحراني در ادامه به بيان ایراداتش بر استدلال مشهور پرداخته و چنین می‌فرماید: «أقول و به سبحانه الثقة لإدراك المأمول: انا قدمنا البحث فى المقام بما أزال عنه غشاوة اللبس و الإبهام و نقول هنا أيضاً فى الكلام على كلامه (قدس سره) فى هذا المقام ان فيه نظراً من وجوه: (أحدها) انه لا مدفع لدلالة الآية و الاخبار المذكورة على الامتداد فى الجملة و كون ذلك وقتاً فى الجملة إنما البحث فى تخصيص ذوى الأعذار به أو عمومهم لهم و لذوى الاختيار و هذه الأدلة كلها لا تصريح و لا ظاهرية فيها بكون الامتداد الى الغروب... وقتاً للمختار كما هو المطلوب بالاستدلال و انما تدل على كونه وقتاً فى الجملة و يكفى فى صدقه كونه وقتاً لذوى الأعذار و الاضطرار...»

و... قوله بعد ذكر صحیحى الاحمدین الدالتین على التحديد بالقامة و القامتین من ان الأظهر حملهما على الفضيلة دون الاختيار لظاهر القرآن و صراحة الأخبار المتقدمة فى امتداد وقت الاجزاء الى الغروب، فان فيه انه لا ريب ان هاتین الصحیحین من جملة الصحاح التى أشرنا سابقاً الى دلالتها على ما اخترناه من ان الوقت الأول هو الوقت الأصلي لجملة الفرائض و ان الثانى انما وقع رخصة لذوى الأعذار و الاضطرار و ان من أخر اليه مختاراً فهو مستحق للمؤاخذه إلا ان يعفو الله عز و جل.»

همان طور که در انتهای بخش قبل دیدید، مرحوم بحرانی دو روایت از روایات مورد استدلال مشهور را دال بر نظر خودش دانست و در ادامه (در ضمن جواب از باقى استدلال مشهور)، چند دلیل دیگر بر فتوایش ارائه کرده و چنین می‌فرماید: «و منها – زیاده على الخبرين المذكورين:

البته این استدلال مرحوم بحرانی مقبول نیست؛ بلکه همین روایت دال بر این است که می‌توان نماز را حتی بدون عذر هم تاخیر انداخت؛ چون می‌فرماید: «اول وقت افضل است» و افعال تفضیل هنگامی کاربرد دارد که دو شیء در یک صفت مشترک باشند و یکی بر دیگری برتری داشته باشد^۱. پس طبق این روایت، نماز در همه این وقت، خوب و مقبول است و در ابتدای وقت بهتر و نیکوتر است.

تطبیق

۲- واما أن وقت الظهرین یتمد الی الغروب، فهو المشهور بین أصحابنا.

(مستند مطلب دومی که در درس قبل بیان شد را در اینجا بررسی می‌کنیم):

این حکم که وقت (ادای) نمازهای ظهر و عصر تا غروب خورشید امتداد دارد، فتوای مشهوری بین علمای شیعه است.

وتدل علیه صحیحة معمر بن یحیی: «سمعت أبا جعفر علیه السلام یقول: وقت العصر الی غروب الشمس» و غیرها.

و صحیحہ معمر بن یحیی بر همین مطلب دلالت دارد. معمر می‌گوید: «شنیدم از امام باقر علیه‌السلام که می‌فرمود: وقت نماز عصر تا هنگام غروب خورشید است» و غیر این روایت (نیز بر این مطلب دلالت دارد).

- ما رواه فی الکافی عن یزید بن خلیفة قال: قلت لأبی عبد الله (علیه السلام) ان عمر بن حنظلة أتانا عنک بوقت؟ فقال أبو عبد الله (علیه السلام) إذا لا یکذب علينا. قلت ذکر انک قلت ان أول صلاة افترضها الله عز و جل علی نبیه الظهر و هو قول الله تعالی ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ فإذا زالت الشمس لم یمنعک إلا سبحتک ثم لا تزال فی وقت الظهر الی ان یصیر الظل قامة و هو آخر الوقت فإذا صار الظل قامة دخل وقت العصر فلم تزل فی وقت العصر حتی یصیر الظل قامة و ذلك المساء؟ قال صدق.

«...»

بعد از آن، بر انتهای کلامی که از مدارک نقل کرد، اشکالی را وارد نموده و می‌نویسد: «و اما ما ذکره هنا من حمل هذا الوقت علی وقت الفضيلة فقد عرفت انه مجرد دعوی لا دلیل علیها و استنادهم الی الآیة و الاخبار قد عرفت ما فیه إذ محل البحث فی المسألة وقت المختار و لا دلالة فی الآیة علیه و لا فی شیء من تلك الاخبار، و بالجملة فإننا لا نمنع دلالة الآیة و هذه الاخبار علی انه وقت فی الجملة و اما كونه وقتا للمختار كما هو المدعی فلا فإن قضية الجمع بينها و بین ما قدمناه من الأخبار الدالة علی كون الوقت الثاني انما هو لذوی الاعذار و انه بالنسبة إلى غیرهم تضييع و انه موجب لوقوف عمله عن القبول و بقاءه تحت المشیئة هو حمل هذه الأخبار علی ما ذکرناه، و اما علی ما ذهبوا إليه فإنه لا مناص لهم عن طرح تلك الاخبار مع ما هی علیه من الاستفاضة و الكثرة و الصحة فی كثير منها و الصراحة.»

سپس چند روایت آورده و آنگاه می‌فرماید:

«أقول: انظر أیدک الله تعالی بعین الاعتبار فی هذه الاخبار و أمثالها مما قدمناه مما هو صریح الدلالة واضح المقالة فی ان التأخیر عن الوقت الأول تضييع و ان المراد بالوقت فی جميع هذه الاخبار السابقة و اللاحقة هو الوقت الأول... و ان التأخیر عنه تضييع للصلاة غیر مستحق للقبول بل مستحق للعقاب و الحشر مع قارون و هامان و انه لا تناله الشفاعة إلا ان یغفو الله بکرمه، و کیف یلائم هذا كله القول بأنه وقت شرعی للمختار یجوز له التأخیر إليه فی حال الاختیار؟»

«...» (الحدائق الناضرة فی أحكام العترة الطاهرة؛ کتاب الصلاة؛ الباب الأول فی المقدمات؛ المقدمة الثالثة فی المواقیب؛ المقصد الأول فی مواقیب الفرائض الخمس؛ المسألة الثالثة أول وقت الظهر و آخره)

^۱ ابن هشام مصری، نحوی معروف، در کتاب «قطر الندی و بل الصدی» چنین می‌گوید: «اسم التفضیل... الصفة الدالة علی المشاركة و الزیادة كأکرم...». مرحوم شیخ بهایی نیز در «الفوائد الصمدیة» چنین می‌فرماید: «اسم التفضیل... ما دلّ علی موصوف بزیادة علی غیره و هو أفعل للمذکر و فُعلی للمؤنث...».

واختار جماعة منهم صاحب الحدائق أن الإمتداد المذكور خاص بذوی الاعذار دون المختار استنادا الى مثل صحیحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «لكل صلاة وقتان، وأول الوقت أفضله، وليس لأحد أن يجعل آخر الوقت وقتا إلا في عذر من غير علة»^۱.

(در مقابل مشهور،) جماعتی (از فقها) مثل صاحب حدائق، این فتوا را انتخاب کرده‌اند که: امتداد وقت تا غروب، مخصوص معذورین است نه شخص مختار. این حکم خود را نیز مستند می‌کنند به روایاتی مثل صحیح عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام که فرمود: «هر نمازی دارای دو وقت است و ابتدای وقت، افضل اوقات است. کسی حق ندارد انتهای وقت را وقت ادای نمازش قرار دهد مگر آنکه واقعا معذور باشد».

وفیه: إن جملة «أول الوقت أفضله» تدل علی جواز التأخیر وإلا لم یکن وجه للتعبیر بقوله «أفضله».

اشکالی در این استدلال هست (و آن اینکه): عبارت «اول الوقت أفضله» دلالت می‌کند بر جواز تاخیر؛ چون اگر تاخیر جایز نمی‌بود، تعبیر به «افضلیت اول وقت» وجهی نداشت.

وقت اختصاصی نماز ظهر و نماز عصر

قبل از شروع بحث بهتر است که یکی از ثمرات حکم به «وقت اختصاصی» را بیان کنیم:

اگر ابتدای وقت را مختص به ادای نماز ظهر و انتهای وقت را مخصوص ادای نماز عصر بدانیم؛ چنانچه کسی نماز ظهرش را آنقدر تاخیر بیاندازد که وارد زمان مختص عصر شویم، این شخص باید در این زمان مشغول نماز عصر شود و نماز ظهرش را در خارج وقت بجا آورد که در این صورت، ترتیب بین دو نماز رعایت نشده است. یعنی از «ترتیب» که یکی از شرایط نماز است صرف نظر می‌کنیم.

ولی اگر قائل به وقت اختصاصی نباشیم، باید آن شخص نماز ظهرش را بخواند و نماز عصر را در خارج وقت بجا آورد و ترتیب را رعایت نماید.

آیا نماز ظهر و نماز عصر، دارای وقت اختصاصی هستند یا نه؟

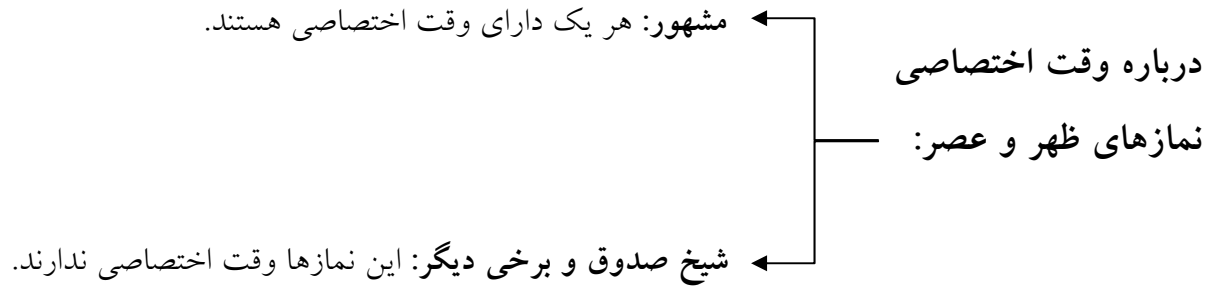
دو قول داریم:

۱. مشهور فقها قائل به وقت اختصاصی هستند.

۲. به برخی از علما از جمله شیخ صدوق رحمه الله نسبت داده شده که منکر وقت اختصاصی بوده‌اند.^۲

^۱ و العلة: الحدیث یَشغَلُ صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول (لسان العرب). مراد از «من غیر علة» در روایت، شاید این باشد که تاخیر نماز به خاطر اشتغال به امور ثانوی نباشد بلکه واقعا از انجام هر کاری حتی نماز معذور باشد. این بیان با ترجمه‌ای که استاد محترم در فایل صوتی آورده‌اند مطابق است.

^۲ شیخ صدوق در مقدمه کتاب «من لا یحضره الفقیه» مطالبی را بیان کرده که به استناد آن، می‌توان مفاد روایات این کتاب را فتوای ایشان به حساب آورد. شیخ صدوق در مقدمه چنین فرموده است: «أما بعد فإنه لما ساقنی القضاء إلى بلاد الغربة و حصلنی القدر منها بأرض بلخ من قصبه إیلاق وردها الشریف الدین أبو عبد الله المعروف بنعمه و هو محمد بن الحسن بن إسحاق بن الحسن بن الحسن بن إسحاق بن موسی بن جعفر بن محمد بن علی بن الحسن بن علی بن أبی طالب (ع) فدام بمجالسته سروری... و سألتنی أن أصنف له کتابا فی الفقه و الحلال و الحرام و الشرائع و الأحکام موفیا علی جمیع ما صنفت فی معناه و أترجمه بکتاب من لا یحضره الفقیه لیكون إلیه مرجعه و علیه معتمده و به أخذه... و صنفت له هذا الکتاب بحذف



مطابق هر دو نظریه روایاتی داریم.

روایتی بر قول اول:

داود بن فرقد یک روایت مرسل را از امام صادق علیه السلام نقل کرده که دلالت دارد بر اینکه: از زوال خورشید تا زمان لازم برای ادای چهار رکعت، وقت اختصاصی ظهر است و از آن پس وقت مشترک بین ظهر و عصر بوده و به اندازه چهار رکعت تا غروب نیز وقت مختص به عصر می باشد.^۱

با اینکه دلالت این روایت بر مطلب، واضح است ولی روایت مرسلی است که نمی تواند با روایات دسته دوم مقابله کند.

روایتی بر قول دوم:

برای قول دوم روایات زیادی را می توان مطرح کرد که مضمونشان «شروع وقت هر دو نماز با زوال خورشید» است.

با توجه به ضعف سندی روایت اول، باید قول دوم را بپذیریم.^۲

تطبيق

الأسانید لثلاثا تكثر طرقة و إن كثرت فوائده و لم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلى إيراد ما أفتى به و أحكم بصحته و أعتقد فيه أنه حجة فيما بيني و بين ربي تقدس ذكره و تعالت قدرته و جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول و إليها المرجع...»

با توجه به مطلب فوق، می توان مفاد روایت زیر را فتوای شیخ صدوق دانست:

«و سأله عبيد بن زرارة عن وقت الظهر و العصر؛ فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعا، إلا أن هذه قبل هذه؛ ثم أنت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس». (من لا يحضره الفقيه؛ أبواب الصلاة و حدودها؛ باب المواقيت؛ ح ۶۴۷)

این روایت دلالت دارد بر اینکه از زوال تا غروب، «وقت نمازهای ظهر و عصر» است، البته تقدیم نماز ظهر بر نماز عصر لازم است؛ ولی این ربطی به ثبوت وقت اختصاصی ندارد.

^۱ متن کامل روایت را در بخش تطبيق بیان می کنیم.

^۲ مصنف محترم در درس چهارم روایتی را با سند مشابه، دال بر ثبوت وقت اختصاصی برای نمازهای مغرب و عشاء بیان می کند. ایشان احتمال این که شهرت فتوایی، جابر ضعف سند باشد را مطرح کرده و از آن روایت برای اثبات وقت اختصاصی در نمازهای مغرب و عشاء استفاده می کند. با رجوع به حواشی درس چهارم در می یابید که شهرت فتوایی در باب جبران ضعف سند از ضعیف ترین شهرت ها است و کسی که قایل به انجبار با شهرت فتوایی باشد باید انجبار با شهرت عملی را بپذیرد. با توجه به این مطلب، شهرت ادعایی مصنف در اینجا یا شهرت عملی است و یا فتوایی که در هر دو صورت باید انجبار ضعف سند را بپذیرد تا با مدعای ایشان در درس چهارم مطابق باشد.

۳- واما اختصاص الظهر باول الوقت والعصر بآخره، فهو المشهور و ينسب الى الشيخ الصدوق وغيره اختيار عدم الاختصاص، غايته يجب تقديم الظهر لشرطية الترتيب.

اختصاص نماز ظهر به اول وقت و (اختصاص) نماز عصر به آخر وقت، مشهور (بين علما) است و به شيخ صدوق و سايرين نسبت داده شده (که) اختيار (کرده اند قول به) عدم وجود وقت اختصاصی (البته غير مشهور معتقدند که) نهايت مطلب اين است که بخاطر رعایت ترتيب، بايد (در ابتدای وقت، نماز ظهر را خواند و) نماز ظهر را (بر نماز عصر) مقدم نمود.

واستدل للأول برواية داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس.»

بر قول اول، استدلال شده به روايت داود بن فرقد (که) از برخی اصحاب (نقل کرده که ایشان) از امام صادق عليه السلام (نقل شده) که فرمود: «هنگامی که خورشید زوال می یابد وقت نماز ظهر داخل شده است (و این وقت مختص نماز ظهر است) تا اینکه بگذرد به میزانی که نماز گزار چهار رکعت نماز بخواند. پس هنگامی که این میزان گذشت، زمان (مشترک بین) نماز ظهر و نماز عصر، داخل شده است (و این وقت مشترک امتداد دارد) تا اینکه باقی بماند از (حضور) خورشید (در آسمان) به مقداری که نماز گزار چهار رکعت بخواند. پس هنگامی که (فقط) همین مقدار باقی بود، وقت (ادای) نماز ظهر گذشته و وقت نماز عصر باقی است تا زمانی که خورشید (غروب کرده و) غایب شود.

و هي و ان كانت واضحة الدلالة إلا أنها ضعيفة بالإرسال.

این روایت با اینکه دلالتش واضح است ولی بخاطر ارسال (در سندش)، ضعیف است.

و يمكن الاستدلال للثاني بالروايات الكثيرة الواردة بمضمون: «إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين.»

می توان بر قول دوم به روایات زیادی استدلال کرد که مضمونشان این است: «هنگامی که خورشید زوال یابد، وقت هر دو نماز داخل گردیده است.»

وبعد ضعف مستند الأول يتعين الأخذ بالثاني.

بعد از (اینکه) ضعف مستند قول اول (معلوم شد)، پذیرش قول دوم، لازم است.

Sc01: ۲۱:۱۱

ابتدای وقت نماز مغرب

علما اتفاق نظر دارند که ابتدای وقت ادای نماز مغرب، «غروب آفتاب» است و تنها اختلافی که هست در این است که «غروب» در چه زمانی محقق می شود؟

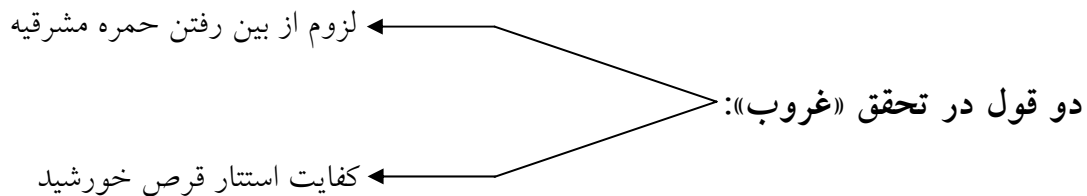
در مورد تحقق غروب دو نظریه وجود دارد:

۱. از بین رفتن سرخی خورشید از سمت مشرق.

توضیح اینکه: تا وقتی خورشید در آسمان است هوا را روشن نگه می‌دارد. هنگامی که خورشید به سمت مغرب نزدیک می‌شود به تدریج از تأثیرش بر شرق آسمان کاسته می‌شود تا اینکه آنقدر خورشید پایین می‌رود که تأثیرش بر مشرق در حد ایجاد یک رنگ قرمز می‌باشد. به این سرخی «حمره مشرقیه» می‌گویند. هنگامی که خورشید آنقدر پایین رود که این سرخی هم از بین برود ابتدای زمان ادای نماز مغرب است.

۲. کفایت استتار قرص خورشید.

یعنی همین‌که قرص خورشید در سمت مغرب ناپدید گردد، زمان ادای نماز مغرب فرا رسیده است؛ هر چند که هنوز «حمره مشرقیه» باقی باشد.



بر صحت هر یک از این دو قول روایات زیادی داریم. یک دسته از احادیث دلالت دارند بر اینکه استتار کافی است؛ مثل روایت امام صادق علیه‌السلام که فرمود: «وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها». دسته دیگر از احادیث دال بر این مطلبند که باید علاوه بر استتار قرص خورشید، حمره مشرقیه هم از بین برود؛ مثل این روایت از امام باقر علیه‌السلام: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب (یعنی من المشرق) فقد غابت الشمس من شرق الأرض و غربها».

این روایات در ظاهر با هم متعارضند و دو وجه جمع برای آنها بیان شده است:

۱. مرحوم نائینی^۱ این تعارض را غیر مستقر می‌داند و آنها را از باب مطلق و مقید می‌داند. ایشان معتقد است که روایات استتار، مطلقند و دلالت دارند بر تحقق غروب به صرف «استتار قرص خورشید»؛ چه حمره مشرقیه از بین

^۱ کلام مرحوم نائینی در «کتاب الصلاة» بسیار مفصل است که قسمت‌های از آن را در ذیل می‌آوریم:

المقام الثانی فی بیان وقت المغرب و العشاء

اعلم أنه قد اتفق الأصحاب على أن أول وقت صلاة المغرب هو غروب الشمس، ولكن وقع الخلاف في تعيين الغروب، وأنه هل هو استتار القرص عن أفق المصلّي، أو أنه ذهاب الحمرة المشرقية و تجاوزها عن قمة الرأس. و منشأ الاختلاف في ذلك هو اختلاف الأخبار، و قبل ذكرها ينبغي تقديم أمور: الأول: أن الجمع بين الدليلين بالإطلاق و التقييد لا ينحصر فيما إذا كان المقيد من أفراد المطلق... إذ ليس كل مطلق يوجب التوسعة، حتى يكون المقيد موجبا للتضييق و خروج بعض ما لولاه لكان داخلا في المطلق، فإنه ربّ إطلاق يوجب التضييق، و التقييد يوجب التوسعة، كما يقال: إطلاق العقد يوجب التعجيل أو نقد البلد... بخلاف ما لو قيد هذا الإطلاق بعدم لزوم نقد البلد أو التعجيل... فإن هذا التقييد يوجب التوسعة...

الثانی: أنه ربّما يكون الدليل بحسب ظهوره الإطلاقی لا یعمّ غیر شخص ما تعلق به، و لكن یرد دلیل آخر علی دخول التوابع و الملحقات بما تعلق به ذلك الدلیل الذی لم یعمّ بحسب ظهوره الإطلاقی تلك التوابع و الملحقات، و حينئذ لا یعامل مع الدليلین معاملة المتعارضین بالتباين، بل یقدّم ما دلّ

على دخول التوايح و يقيّد به ذلك الإطلاق، و إن لم تكن تلك التوايح داخلية في المطلق، لما عرفت في الأمر الأول من أنّه لا يعتبر في المقيد من أن يكون من أفراد المطلق و داخلا فيه لو لا التقييد...

الثالث: أنّ التحديدات الشرعية الواردة في بيان تحديد الموضوعات العرفية الظاهرة في خلاف ما حدّده الشارع لا يعامل معها معاملة التعارض...

الرابع: أنّه لو لم يكن بين المتعارضين جمع دلالي، كالإطلاق و التقييد و النصّ و الظاهر، تصل النوبة حينئذ إلى المرجّحات السندية... إذا عرفت هذه الأمور فلنشرع في ذكر الأخبار، و هي و إن كانت من الجانبين كثيرة إلّا أنّا تقتصر بما هو صريح أو ظاهر الدلالة، ثمّ نعقبه بما يقتضيه النظر الصحيح في الجمع بينها، فنقول: أمّا ما دلّ على أنّ الغروب إنّما هو بذهاب الحمرة المشرقية عن قمة الرأس و لا يكفي استتار القرص فهي على طوائف أربع:

منها: ما تدلّ على أنّ وقت استتار القرص و غيبوبة الشمس إنّما هو ذهاب الحمرة المشرقية، و في بعضها تقييد الذهاب بتجاوزها عن قمة الرأس... و منها: ما تدلّ على أنّ وقت المغرب إنّما هو ذهاب الحمرة المشرقية، أو ما يقرب من هذا التعبير، مثل رؤية الكوكب و أمثال ذلك، من غير بيان أنّ استتار القرص أو غيبوبة الشمس يتحقّق بذلك...

و منها: ما تدلّ على ثبوت الفصل بين مغيب الشمس و صلاة المغرب...

و منها: ما تدلّ على الأمر بالمساء بصلاة المغرب، و أنّ فعلهم عليهم السّلام لها عند استتار القرص، إنّما كان لأجل التقييد...

هذا ما أردنا ذكره من الأخبار الدالّة على أنّ وقت المغرب إنّما هو ذهاب الحمرة المشرقية...

فلنذكر الآن الأخبار الدالّة على أنّ وقت المغرب إنّما هو استتار القرص، و تقتصر أيضا على ما هو ظاهر الدلالة في ذلك، و هي أيضا طوائف:

منها: ما دلّ على أنّ وقت المغرب إنّما هو غيبوبة الشمس أو استتار القرص، من غير ذكر شيء آخر فيها...

و منها: ما دلّ على منع الإمام عليه السّلام أن يمسي بالمغرب، و أنّه كان يصلّي عليه السّلام إذا غربت الشمس...

و منها: ما دلّ على فعل الصادق عليه السّلام صلاة المغرب عند غيبوبة الشمس، مع التصريح فيه بأنّ شعاع الشمس بعد موجود في الأفق...

و منها: ما دلّ على أنّ وقت المغرب إنّما هو بغيبوبة القرص، مع زيادة تحديده بأنّه إذا نظرت إليه لم تره...

و منها: ما دلّ على امتداد وقت المغرب من حين غيبوبة الشمس إلى أن تشتبك النجوم أو سقوط الشفق...

هذا ما أردنا ذكره أيضا من الأخبار الدالّة على أنّ وقت المغرب إنّما هو غيبوبة الشمس.

و الذي يقتضيه النظر الصحيح في الجمع بينها هو الأخذ بما دلّ على اعتبار ذهاب الحمرة المشرقية، فإنّ ما دلّ على خلافها من كون العبرة بغيبوبة الشمس و القرص لا يقاومه من جهات.

أمّا الطائفة الأولى الدالّة على دخول الوقت بغيبوبة الشمس و استتار القرص بقول مطلق من غير ضمنية فهي محكمة بالطائفة الاولى من تلك الأخبار، التي حدّدت استتار القرص و غيبوبة الشمس بذهاب الحمرة المشرقية.

و قد تقدّم في الأمر الثالث أنّه لا يعامل في ما ورد من التحديدات الشرعية للموضوعات العرفية معاملة المعارض، بل تكون حاکمة على الظاهر الأوّلي من الموضوع، و مقيدة لإطلاقه، و مبيّنة للمراد منه...

و أمّا الطائفة الثانية من هذه الأخبار المشتملة على فعله عليه السّلام صلاة المغرب عند غيبوبة الشمس مع منعه من أن يمسي بالمغرب فبعد ما عرفت من أنّ غيبوبة الشمس قد فسّرت بذهاب الحمرة بمقتضى الطائفة الاولى من تلك الأخبار - فلا دلالة فيها على كون فعله عليه السّلام إنّما كان عند غياب الشمس مع عدم ذهاب الحمرة، بل مقتضى التفسير أنّ فعله كان بعد ذهاب الحمرة، و لا ينافيه المنع من أن يمسي بالمغرب...

و أمّا الطائفة الثالثة الدالّة على فعل الصادق عليه السّلام لها مع بقاء شعاع الشمس فلا بدّ من حملها على التقييد، لأنّ في نفس الرواية دلالة على أنّ فعل الصلاة في ذلك الوقت كان من شعار العامة... و يؤيد ذلك الطائفة الرابعة حيث عبّر فيها باستتار الكرسي تارة و باستتار القرص أخرى، فإنّه يعلم منه أنّ الإمام عليه السّلام كان بصدد الطفرة عن الجواب حتّى أنّ السائل كرّر سؤاله، فالتجأ الإمام عليه السّلام بتحديد استتار القرص بأنّه إذا نظرت إليه لم تره، مع احتمال أن يكون ضمير «إليه» راجعا إلى القرص بتوابعه من الحمرة، و إن كان خلاف الظاهر.

أمّا الطائفة الخامسة فلا دلالة فيها أيضا، لأنّ قوله عليه السّلام «وقت المغرب ما بين غروب الشمس إلى سقوط الشفق» أو «اشتباك النجوم» بعد تحديد غيبوبة الشمس في تلك الأخبار بذهاب الحمرة، لا يكون له ظهور في كون غروب الشمس غروب نفس الجرم...

رفته باشد و چه از بین نرفته باشد. دسته دوم روایات، تحقق غروب را به «استتار» به اضافه «از بین رفته حمزه مشرقیه» می‌دانند؛ لذا باید طایفه دوم (یعنی روایات مقید) را مقدم کنیم.

۲. گفته شده که روایات دسته اول، موافق با فتوای عامه هستند؛ لذا طرد شده و روایات دسته دوم مقدم می‌شوند.^۲

نتیجه اینکه روایات دال بر ذهاب حمزه مشرقیه را مقدم می‌دانیم: یا بخاطر تقیید و یا بخاطر مخالفت با عامه.^۳

فَتَحَصَّلَ مِمَّا ذَكَرْنَا: أَنَّهُ لَا مَعَارِضَةَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ حَتَّى تَصِلَ النَّوْبَةُ إِلَى الْمَرْجَحَاتِ السَّنْدِيَّةِ، لِأَنَّ مَا دَلَّ عَلَى التَّحْدِيدِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ أَوْ اسْتِتَارِ الْقُرْصِ، إِمَّا مُحْكَمَةً بِمَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْغَيْبِيَّةَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِذَهَابِ الْحَمْرَةِ وَ هِيَ أَكْثَرُهَا، وَ أَمَّا مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّقِيَّةِ، لِاسْتِمَالِهَا عَلَى قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي الْأَمْرِ الرَّابِعِ أَنَّ مَلاحِظَةَ الْمَرْجَحَاتِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْفَرَاغِ عَنِ جَرِيَانِ الْأَصُولِ الْجَهْتِيَّةِ.

و لو أغمضنا عن ذلك كله و قلنا بالمعارضة فلا إشكال أيضا في أن الترجيح على ما دل على اعتبار ذهاب الحمرة، لا من جهة الأكثرية و الأشهرية، بل من جهة مخالفتها للعامّة، بخلاف ما دل على أن العبرة باستتار القرص، فإنها موافقة للعامّة و يجب طرحها...

۱ ابن قدامه در «المغنی» می‌گوید: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ وَجِبَتْ الْمَغْرِبُ، وَ لَا يَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا إِلَى أَنْ يَغِيْبَ الشَّفَقُ...» (المغنی؛ کتاب الصلاة؛ باب المواقيت؛ مسألة وقت المغرب)

۲ هنگام تعارض دو روایت، مرجحاتی را لحاظ می‌کنیم. برخی از این مرجحات، منصوصه هستند یعنی از روایات به دست آمده‌اند. یکی از این مرجحات، مخالفت با عامه است. عبارت شهید سید محمد باقر صدر را در ذیل می‌بینید:

ما استدلل به من الروایات على ترجیح إحدى الروایتین على الأخری لمرجح يعود إلى صفات الراوی كالأوثقیة أو صفات الروایة كالأشهرية أو صفات المضمون كالمطابقة للكتاب الكرم أو المخالفة للعامّة و هی روایات عديدة:

فمنها: روایة عبد الرحمن بن أبی عبد الله التي دلت على الترجیح أولاً بموافقة الكتاب و ثانياً بمخالفة العامّة و قد تقدمت الروایة مع الحديث عنها في الحلقة السابقة و اتضح من خلال ذلك انها تامة في دلالتها على المرجحين المذكورين.

و منها: مقبولة عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان أو إلى القضاة أ يحل ذلك قال عليه السلام: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فانما تحاكم إلى الطاغوت» قلت: فكيف يصنعان قال: «ينظران من كان منكم ممن قد روى حديثنا و نظر في حالنا و حرامنا و عرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فاني قد جعلته عليكم حاكماً فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فانما بحكم الله استخف و علينا رد» قلت: فان كان كل واحد اختار رجلاً من أصحابنا فرضيا ان يكونا الناظرين في حقهما و اختلف فيما حكما و كلاهما اختلفا في حديثكم قال: «الحكم ما حكم به أعدلهما و أفتهمهما و أصدقهما في الحديث و أروعهما و لا يلتفت إلى ما يحكم به الآخر». قال: فقلت فانهما عدلان مرضيان عند أصحابنا لا يفضل واحد منهما على صاحبه؛ قال فقال: «ينظر إلى ما كان من روايتهما عنا في ذلك الذي حكما به المجمع عليه عند أصحابك فيؤخذ به من حكمنا و يترك الشاذ الذي ليس بمشهور عند أصحابك فان المجمع عليه لا ريب فيه و انما الأمور ثلاثة امر بين رشده فيتبع و امر بين غيه فيجتنب و امر مشكل يرد حكمه إلى الله» قال الراوی: قلت فان كان الخبران عنكم مشهورين قد رواهما الثقات عنكم قال: «ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب و السنة و خالف العامّة فيؤخذ به و يترك ما خالف حكمه حكم الكتاب و السنة و وافق العامّة» إلى ان قال الراوی: قلت فان وافق حكاهم (أى العامّة) الخبرين جميعاً قال: «إذا كان ذلك فأرجئه حتى تلقى إمامك فان الوقوف عند الشبهات خير من الاقتحام في الهلكات». (دروس في علم الأصول؛ ج ۴؛ ص ۲۶۲)

۳ نکته قابل توجه این است که در وجه اول، تعارض را غیر مستقر می‌دانیم؛ یعنی اصلاً تعارضی نیست ولی در وجه دوم، تعارض را مستقر دانسته و برای رفع تعارض، از مرجحات استفاده کرده‌ایم.

برای درک این مطلب که در وجه اول، تعارض را منتفی می‌دانیم به عبارت ذیل دقت فرمایید:

«و لا تعارض أيضا إذا كان أحدهما قرينة على التصرف في الآخر كما في الظاهر مع النص أو الأظهر مثل العام و الخاص و المطلق و المقيد أو مثلهما مما كان أحدهما نصاً أو أظهر حيث إن بناء العرف على كون النص أو الأظهر قرينة على التصرف في الآخر. و بالجملة الأدلة في هذه الصور و إن كانت متنافية بحسب مدلولاتها إلا أنها غير متعارضة لعدم تنافياها في الدلالة و في مقام الإثبات بحيث تبقى أبناء المحاوره متحيرة بل بملاحظة المجموع أو خصوص بعضها يتصرف في الجميع أو في البعض عرفاً بما ترتفع به المنافاة التي تكون في البين...» (كفاية الأصول؛ ص ۴۳۹)

تطبيق

۴- وأما أن بداية صلاة المغرب هو الغروب، فأمر متفق عليه

این مطلب که ابتدای وقت ادای نماز مغرب، غروب آفتاب است مورد اتفاق علما می‌باشد.

وإنما الاختلاف فيما يتحقق به الغروب، فالمشهور اعتبر ذهاب الحمرة المشرقية، وغيره اکتفی بالاستتار.

تنها اختلافی که وجود دارد در چیزی است که «غروب» به چه آن محقق می‌شود. مشهور علما، «از بین رفتن حمرة مشرقیه» را ملاک می‌دانند ولی غیر مشهور به «استتار قرص خورشید» اکتفا کرده‌اند.

والأخبار الدالة على القولين كثيرة وان كان الدال على الثاني أكثر حيث تبلغ عشرين أو أكثر، كصحيحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام: «سمعتة يقول: وقت المغرب إذا غربت الشمس فغاب قرصها.» وما يمكن دلالة على الأول يتجاوز العشر، كرواية يزيد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا غابت الحمرة من هذا الجانب، يعني من المشرق فقد غابت الشمس من شرق الأرض وغربها.»

اخبار دال بر دو قول، زیادند هر چند که روایات دال بر قول دوم (یعنی کفایت استتار) بیشترند به طوری که به بیست تا -یا بیشتر- می‌رسند؛ مثل صحیح عبدالله بن سنان از امام صادق علیه السلام: «شنیدم از امام صادق که می‌فرمود: وقت (ادای) نماز مغرب، هنگامی است که خورشید غروب کند و قرص خورشید غایب گردد.»

و روایاتی که می‌توانند بر قول دوم (یعنی اعتبار ذهاب حمرة) دلالت کنند بیش از ده تا هستند؛ مثل روایت زید بن معاویه از امام باقر علیه السلام: «هنگامی که سرخی از این سمت -یعنی از طرف مشرق- غایب شود؛ یقیناً خورشید از شرق و غرب غایب شده است.»

وذكر الشيخ النائيني أن المورد من موارد المطلق والمقيد، فإن روايات الإستتار تدل بإطلاقها على تحقق المغرب بالإستتار سواء انعدمت الحمرة ام لا، بينما روايات الحمرة تحدد المغرب بالإستتار وزيادة، وهي انعدام الحمرة، فيكون المورد على وزن «جائني الأمير» فإنه لا يمتنع تقييده بما دل على مجيء الأمير مع اتباعه. وبذلك يكون الترجيح مع الطائفة الثانية.

مرحوم نائینی فرموده که این مورد از موارد (تنافی بین روایات از باب) اطلاق و تقييد است؛ چون روایات «استتار»، بخاطر اطلاقشان دلالت دارند بر تحقق مغرب به صرف استتار، چه حمرة (در سمت مشرق) از بین رفته باشد و چه نرفته باشد. در همین حال، روایات «حمرة»، (تحقق) مغرب را به استتار و یک زیادی -یعنی ذهاب حمرة- تعریف می‌کنند. پس این مورد، شبیه عبارت «جائني الأمير» است که (در این عبارت، مجيء امير، مطلق است و) با تقييد مجيء به چیزی که دلالت کند بر «مגיע امير به همراه پیروان»، منافاتی ندارد. با این بیان مرحوم نائینی، طایفه دوم روایات (که دال بر اعتبار ذهاب حمرة مشرقیه هستند)، ترجیح می‌یابند.

وقيل في وجه ترجيحها ايضا بأن الاولى موافقة للعامة.

^۱ شاید مراد امام این باشد که پیش از ذهاب حمرة مشرقیه، یقین به غروب کامل خورشید نداریم.

و در وجه ترجیح طایفه دوم، (علاوه بر بیان مرحوم نائینی) چنین نیز گفته شده که طایفه اول (که استتار را کافی می‌دانند)، موافق با (فتوا و نظر) اهل سنت هستند.

Scor: ۳۲:۵۷

چکیده

۱. انتهای وقت نمازهای ظهر و عصر، غروب خورشید است. دلیل:

الف) شهرت بین علمای شیعه

ب) روایات

۲. مشهور قائل به ثبوت وقت اختصاصی برای هر یک از نمازهای ظهر و عصر هستند. البته برخی مخالف این نظر هستند.

۳. همه علما ابتدای وقت نماز مغرب را غروب خورشید می‌دانند ولی در زمان تحقق غروب اختلاف دارند:

الف) برخی ذهاب حمره مشرقیه را لازم می‌دانند.

ب) برخی استتار قرص خورشید را کافی می‌شمارند.